

د/بركان زهية

جامعة البليدة

مداخلة بعنوان:

عصرنة البنوك المركزية من خلال إدارة سياسة نقدية الكترونية

تمهيد

نظراً لأن البنوك هي يد الدولة المعالجة للعديد من الأمراض التى يتعرض لها أي نظام اقتصادي مثل : التضخم ، الكساد ، وتتم هذه المعالجة بعدة وسائل منها السياسات النقدية ، فالدولة تقوم بمواجهة هذه الأمراض باستخدام سياسة نقدية تتلائم مع كل مرض من هذه الأمراض حتى يعود الأستقرار النقدى للاقتصاد.

ولكن نظراً لأن فعالية السياسة النقدية في كل دولة تعتمد بدرجة كبيرة على درجة نمو النظام المصرفي ومدى الوعي المصرفي في داخل الدولة فإن التغيرات التى يواجهها العالم الآن تقتضي تطوير الأجهزة المصرفية الموجودة خاصة في ظل الصراعات الكبيرة نحو تسوية المعاملات عبر شبكة الأنترنت وبالتالي أصبح الأقتصاد النقدي يوجد به نقود أخري غير النقود الورقية التى أعتاد التعامل بها وكذلك أوراق تجارية أخري ، غير التى اعتادت عليها الأنظمة النقدية السابقة والتي كانت الأجهزة المصرفية يمكنها استخدامها لإعادة الأستقرار النقدي لاقتصادها في أوقات الاختلال.

ونتيجة لذلك كان من الضروري تطوير الأجهزة المصرفية الموجودة لتلائم تلك التحديات الألكترونية التى أصيبت بها المعاملات التجارية والاقتصادية ،

المبحث الأول : تفاعل الأعمال المصرفية الألكترونية مع السياسة النقدية

في البداية يجدر بنا الإشارة إلى ماهية السياسة النقدية حتى يمكننا التعرف على كيفية تأثير الأعمال المصرفية الألكترونية عليها ومدى العلاقة بينها.

لقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي مع بداية القرن التاسع عشر، وقد تطور الاهتمام به مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود، فانتقل من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي . من خلال هذا التطور يجب تحديد المفهوم الصحيح لهذا المصطلح.

فالسياسة النقدية هي تلك بالإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية مثل البنك المركزي للتأثير على عرض النقود (كمية النقود في الاقتصاد)، بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية. استقرار المستوى العام الأسعار، وتعرف كمية النقود بأنها النقد المتداول وودائع الأفراد والمؤسسات لدى البنوك[1]. ويمكن تعريفها على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[2] .كما تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. وبتعبير آخر، السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي[3]، فالسياسة النقدية هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع للتحكم في حجم كمية النقود المعروضة في المجتمع والرقابة على حجم الائتمان وتوجيهها بالصورة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة في المجتمع [4].

تسعى السياسة النقدية للتأثير على الاقتصاد من خلال استعمال الأدوات النقدية، وهي بصورة رئيسية معدل الفائدة والاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة. وغاية السياسة النقدية هي المساعدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية، وأبرزها تسمى بالمربع السحري وهي النمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات [5] .

وبفضل التأثير المتزايد للنقديين في الفكر الاقتصادي المعاصر، فقد تعزز العقدين الأخيرين الاتجاه إلى اعتبار استقرار الأسعار الغاية الأولى للسياسة النقدية، والمهمة الرئيسية لمؤسسة الإصدار

ففي كل حال مهما كانت غاية السياسة النقدية ، وبالتالي مهمة مؤسسة الإصدار ، فلابد من التأكيد على أن هذه السياسة لا تملك أهدافا خاصة بها بل هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الوطنية .لذلك فمن واجبها أن تحافظ على التناسق بينها وبين باقي السياسات الاقتصادية التي تضطلع بها المؤسسات

---

[1] رانيا عبد المنعم محمد راجح ، "دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد " القاهرة رسالة ماجستير ، 2005،ص: 10

[2] ضياء مجيد المساوي ، "الاقتصاد النقدي " الجزائر، دار الفكر، دون سنة النشر، ص: 173.

[3] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004، ص: 112.

[44] عبد الحميد الصديق عبد البر ، " النقود والبنوك وأسواق المال الدولية " ، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد ، جامعة قناة السويس ، مكتبة دار المعارف الحديثة ، 1996، ص:168.

[5] Besnard D .Et Redon M," La monnaie : politique et institutions "économique Dunad 2[eme] 1987 ; P: 133

الأخرى في الدولة فلا تخالفها ،إلا إذا كانت تلك السياسات مضرة بالنقد ولها تأثير سلبي على استقرار الأسعار [6] .

أما عن الجهاز المصرفي فهو مجموعة من القواعد واللوائح والقوانين والقرارات المتعلقة بتنظيم العمل المصرفي في أي دولة من الدول من خلال تحديده طبيعة عمل البنك المركزى ، ومدى استقلاليته ، والوظائف التى يتطلع بها ، أي أنه ينظم آلية عمل البنك المركزى وبمعنى أكثر وضوحاً الآلية والمدى الذى يتفاعل به مع الأقتصاد النقدي ليحقق أهداف السياسة النقدية

تأسيساً على ما سبق فأننا نجد أن البنوك والسياسة النقدية كإحدى مقومات التطور الأقتصادي يتفاعلان معاً ويدفعان بعضهما البعض على طريق التطور.

المطلب الأول : إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية إلكترونيا

سبق الإشارة إلى أن أهم المؤسسات المصرفية التى تؤثر في السياسة النقدية و التى سيقتصر حديثنا عليها هي البنك المركزى الذى يقوم بواسطة أحدى وظائفه المتمثلة في الإصدار النقدي بإدارة السياسة النقدية إدارة كمية وإدارة نوعية .

الفرع الأول : آلية إدارة البنك المركزى للسياسة النقدية إلكترونياً.

يأتي البنك المركزى على قمة الجهاز المصرفي ، فهو يعتبر الجهة القائمة على وضع وتنفيذ السياسة النقدية في الدولة. ومن أهم الوظائف التى يقوم بها لتحقيق ذلك هي وظيفة الإصدار النقدي ، وهو ينفرد بهذه الوظيفة من أجل توحيد نوع النقود المتداولة في الأقتصاد وكذلك توحيد جهات الإصدار لها ، ودعم وظيفته الثانية وهي إدارة وتنفيذ السياسة النقدية والأئتمانية في الدولة

والبنك المركزى في إدارته للسياسة النقدية يقوم بنوعين من الإدارة إدارة كمية وإدارة نوعية

أولا : الإدارة الكمية للسياسة النقدية والأئتمانية إلكترونياً.

هذا النوع من الإدارة يتم من خلال استخدام أدوات معينة تستهدف التحكم في حجم وكمية الأئتمان حسب حاجة الأقتصاد بما يتفق ومتطلبات النشاط الأقتصادي والاجتماعي وأهدافهم وتكون هذه الإدارة بين احتمالين.

أما أن هناك كساد ويهدف البنك المركزى لزيادة النقود في السوق لإنعاش حالة الأقتصاد ، وفي هذه الحالة يتخذ اتجاه توسعي؛ بمعنى أن تتجه السياسة النقدية والأئتمانية نحو التوسع في زيادة حجم النقود المتداولة والأئتمانية ، بغرض إحداث توسع في النشاط الأقتصادي ، أو لملائمة مثل هذا التوسع.

إما أن يكون هناك حالة تضخم فيكون اتجاه السياسة النقدية والأئتمانية في هذه الحالة اتجاه تقييدي ، حيث يقوم البنك باتخاذ الإجراءات التى تستهدف الإقلال من النقد المتداول ، وحجم الأئتمان حتى تحد من شدة حالة التضخم الموجودة وزيادة الأسعار.ومن أهم الأدوات المستخدمة في

---

[6] غسان العياش ، "المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي" ، بيروت ، إتحاد المصارف العربية ، 1998 ، ص: 128

هذا الخصوص هي :

أ- عمليات السوق المفتوحة **Open Market operations**

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كبائع للأوراق المالية و التجارية، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية أي يمتص النقد من السوق كما يمكن أن يتدخل باعتباره مشتريا للأوراق المالية والتجارية بهدف التوسع في عرض النقود أي إمداد السوق النقدي بالسيولة اللازمة[7].

وعند تطبيق ذلك ونحن بصدد التعاملات الألكترونية فأن البنك المركزى يكون نزوله إلى سوق الأوراق المالية عبر موقعه على شبكة الأنترنت حيث تجري تعاملات الشراء والبيع عبر شبكة الأنترنت. حيث يمكن أن يجري التعامل وفقاً لبروتوكول طورته مجموعة من الشركات العالمية الرائدة ، وهو برتوكولاً لعمليات الدفع الألكترونية ويسمى برتوكول الحركات المالية الآمنة [8] (PPSET)؛ وحيث يقوم المشتري وفقا لهذا البروتوكول بفتح حساب بطاقة ائتمانية Crédit (Card account في أحد البنوك ثم يصدر البنك إلى صاحب البطاقة برنامجاً خاصاً ببرتوكول الحركات المالية الآمنة SET يدعى برنامج المحفظة الألكترونية Electronic wallet وتستخدم هذه المحفظة في إجراء الشراء والبيع وإجراء الحركات المالية عبر شبكة الأنترنت.

وفي نطاق الحديث عن آلية عمل السوق المفتوحة إلكترونياً فإن ما يجدر الإشارة إليه هو أن هذا السوق ستعمل من خلال السوق المالية الألكترونية السابق الإشارة إليها. وقد سبق ذكر أنها سوق ادخارية تمول الاستثمارات

البنك المركزى يقوم بالتعامل خلال هذه السوق إما من خلال حقن الأقتصاد بكميات نقدية إضافية والتوسع في منح الأئتمان من خلال الجهاز المصرفي الألكتروني، وذلك بهدف الانتعاش الأقتصادي وإعطاء دفعة لعملية الاستثمار والتنمية في حالة الركود الأقتصادي ، حيث يقوم البنك المركزى الألكتروني بالتدخل عبر الشبكة وإحداث عملية شراء للأوراق المالية المختلفة ، ويقوم بدفع ثمنها إما في صورة نقوداً حاضرة ويكون ذلك في ظل النظام الألكتروني بأن يقوم البنك بمنح أئتمان إلكتروني للعميل يقيد في جانب الدائن لدى البنك، ويمكن للعميل أن يقوم بالسحب منه من أي ماكينة صرف آلي ATM أما أن يقوم بالدفع في صورة شيكات إلكترونية

أما عن مصير هذه المدفوعات التى يقوم بها البنك المركزى فأننا نجد أنها جميعاً تجد طريقها أما إلى الطلب على السلع والخدمات الأستثمارية ،أو الأستهلاكية مما يحدث نوعاً من التوسع الأقتصادي والتجاري. كما أنها قد تجد طريقها إلى البنوك التجارية في شكل ودائع ، وهذا في حد ذاته يعنى زيادة الودائع النقدية لدى هذه البنوك الأمر الذى يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الأئتمان والتوسع فيه أضعاف مضاعفة لحجم تلك المدفوعات وذلك من خلال الآلية التى تم عرضها في خلق البنوك التجارية لنقود الودائع.

---

[7] مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود و المصارف و المال، دار المعرفة الجامعية، 1996.، ص 225.

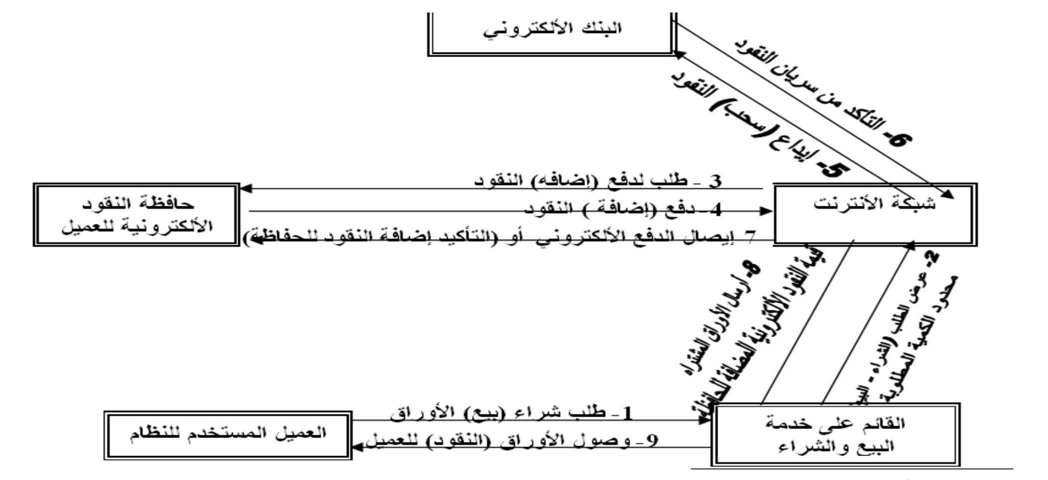
[8] شيماء جمال مجاهد ، التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الإلكترونية والسياسة النقدية والتجارة الإلكترونية كلية الحقوق جامعة المنصورة ، 2009 ص:12 في الموقع www.f-law.net/law/showthread.php/4105

وقد يقوم البنك بامتصاص الكميات النقدية الإضافية في السوق والتقييد من منح الأئتمان من خلال الجهاز المصرفي الألكتروني ، وذلك بهدف الحد من ارتفاع الأسعار ،وتقليل حجم السيولة النقدية والائتمان المصرفي في المجتمع ، وذلك في حالة وجود تضخم. وتدخل البنك في ظل النظام الألكتروني في هذه الحالة يكون على شبكة الأنترنت ،حيث يقوم البنك ببيع الأوراق المالية التى لديه أو بعض منها ، ويترتب على ذلك أمتصاص جزء من القيمة النقدية للبطاقات البلاستيكية أو النقود الألكترونية التى يملكها المشترين لهذه الأوراق عبر الشبكة (الأنترنت) تعادل قيمة الأوراق المالية الألكترونية التى قام البنك بطرحها للبيع، وبالتالي تقل حجم السيولة النقدية الأمر الذى يؤدي للتقليل من حركة البيع والشراء حتى يحد من أرتفاع الأسعار.وتتجه العديد من الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوسع في استخدام النقود الألكترونية وتسوية الحسابات بين العملاء والبنوك إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات الدولية .

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أثراً غير مباشر ويتمثل في قيام الأشخاص الاقتصادية التي تريد شراء مثل تلك الأوراق بسحب جزءاً من ودائعهم لدى البنوك التجارية ، وهذا يعنى خفض الرصيد النقدي الذي يعتمد عليه البنك التجاري في فتح الائتمان مما تقل معه قدرته على فتح الائتمان. كما أن حدوث ذلك يجعل البنك التجاري مما يجعله يقوم بتعديل نسبة رصيده بالنسبة لالتزاماته التجارية المتوقعة ، ومن ثم يجب عليه تعويض الجزء المسحوب وقد يكون ذلك عن طريق بيع بعض أصوله من الأوراق المالية وفي هذه الحالة أيضاً قد يسحب المشترين لها من ودائعهم في بنوك أخري...

وهكذا تحدث سلسلة من السحب وإجراء التعديلات في نسبة الأحتياطي النقدي لأحداث التوازن.

شكل (1) **نموذج لبنك يقوم بالإدارة الألكترونية للسياسة النقدية**



Michael Peirce, scaleable: secure chache payment for with the paywww.Resourcer me protocol set. Internet, 1997, p12. مشار إليه في إيهاب الدسوقي، إيهاب الدسوقي، الأبعاد الأقتصادية والمالية للتجارة الألكترونية مع التطبيق على مصر، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 467 – 468، يوليو / أكتوبر2002 ،السنة الثالثة والتسعون، ، ص483

مما سبق فأننا نجد أن البنوك التى تتعامل بالنظام الألكتروني توفر قاعدة ضخمة من المعلومات لتمكن عملائها من شراء وبيع الأوراق المالية المحلية والعالمية عبر شبكة الأنترنت ، وتقوم بتوفير الأسعار الفورية لتلك الأوراق التى يرغب العميل في بيعها أو شرائها وكل ما عليه أن يحدد الكمية المراد التعامل فيها وتعبئة طلب البيع أو الشراء على الشاشة وعندما يتوافر (بائع – مشترى) في السوق الموجودة على الشبكة يقوم البنك الألكتروني بتنفيذ العملية بالإضافة أو الخصم من حساب العميل مباشرة وبذلك تكون تمت العملية على الشبكة وفي أقل وقت ممكن)

وبذلك يتحكم البنك المركزى الألكتروني في الإدارة الكمية للسياسة النقدية باستخدام عمليات السوق المفتوحة إلكترونياً عبر الشبكة ،وليس هناك أدنى شك في أن هذه الوسيلة تكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية حيث تصل لقاعدة أوسع من العملاء داخلياً وخارجيا وبالتالي يمكن للتوازن النقدى أن يعود بصورة أسرع. ولكن ما يجدر الإشارة إليه في النهاية أن تلك الوسيلة ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلباتها.

ب- سعر إعادة الخصم : Changes in discount Lending

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض و سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق أو بغيرها[8]،

في ظل النظام الألكتروني سيتم خصم هذه الأوراق عبر شبكة الأنترنت

ففي حالة التوسع ورغبة البنك في زيادة النقدية والائتمان في الأقتصاد فأنه يقوم بإعادة سعر خصم منخفض على شبكة الأنترنت للأوراق التجارية التى تقوم البنوك التجارية بإعادة خصمها لديه ، مما يشجع هذه الأخيرة على خصم تلك الأوراق ومن ثم زيادة احتياطاتها لدى البنك المركزى، أو الحصول على كميات إضافية من النقود ويصبح بالتالي في مقدرتها فتح المزيد من النقود الائتمانية مثل بطاقات الأئتمان Crédit card. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري خفض البنك المركزى سعر إعادة الخصم يشجع البنوك التجارية على خفض سعر الخصم عند خصمها الأوراق التجارية لعملائها من الأشخاص الأقتصادية ، وهو يعنى هبوطاً في سعر الفائدة السائد في السوق ،وبالتالي تشجيع الاقتراض للأغراض الأستثمارية والاستهلاكية.

أما في حالة رغبة البنك في تقييد الأئتمان وحجم النقود المتداولة في المجتمع ، فإنه يلجأ لرفع سعر إعادة الخصم بإعلان سعر مرتفع على شبكة الأنترنت ، ومن ثم يوقف الرغبة لدى البنوك التجارية لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ، مما يؤدي لتقليل قدرتها على منح الأئتمان ، والمعروض من النقود الائتمانية خلال رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الذى يجري التعامل به ، وهذا الارتفاع يؤدي بدوره إلى عدم تشجيع الأشخاص الأقتصادية على طلب الأئتمان من تلك البنوك سواء مباشرة أو حتى عن طريق طلب خصم

---

[8] محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك. دار النهضة العربية ، القاهرة 1985. ، ص 295

الأوراق التجارية.

ولاشك أن قيادة البنك المركزى للسياسة النقدية بواسطة هذه الوسيلة عبر الشبكة يكون أسرع وأيسر وعلى نطاق أوسع .

جـ- **نسبة الأحتياطي النقدي**: Quantity of Reserves Change

هي عبارة عن إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة في صورة رصيد سائل لدى البنك المركزي، و للبنك المركزي الحق في تغيير هذه النسبة بقرار منه عند الضرورة، فإذا أراد تخفيض حجم الائتمان فإنه يرفع هذه النسبة، وإذا أراد زيادة حجم الائتمان فإنه يخفض هذه النسبة[9].

وفي ظل النظام الألكتروني فإن الأحتياطي من النقود سيكون في وصورة نقود إلكترونية وبطاقات أئتمان إلكترونية وذلك يكون أكثر يسراً من النظام التقليدي وكذلك... يحدث العكس عندما يريد البنك المركزى التقييد من منح الأئتمان ، يقوم برفع نسبة الأحتياطى النقدى مما يؤدي إلى تقليل الرصيد النقدى الذى يمكن للبنك التجاري التعامل فيه بحرية فيمنح الأئتمان أي تقليل قدرة البنك على فتح الأئتمان بنسبة تفوق أضعاف نسبة الزيادة في الأحتياطي النقدي التى حددها البنك المركزى. ويكون ذلك عبر شبكات الاتصال الدولية.

ثانيا : الإدارة النوعية للسياسة النقدية والأئتمانية إلكترونيا:

هذا النوع من الإدارة يعنى التأثير على وجه الأئتمان المتجه لنوع معين من القطاعات أو الأنشطة الأقتصادية ،والمفاضلة بينها حسب مدى أهميتها للمجتمع ، بالعمل على تشجيع بعض تلك الأنشطة أو الحد من بعضها ،وتلك النوع من الإدارة يكثر الحاجة إليها خاصة في ظل التوجه لاقتصاديات السوق. ويتم العمل بتلك الإدارة عن طريق التحكم في تكلفة الحصول على الأئتمان بالنسبة لتلك الأنشطة وحجم القروض وأصولها. وذلك عن طريق أربعة وسائل:

أ)- التميز في أسعار الفائدة ب)- التميز من حيث آجال القروض.

ج) -التميز في نوع الضمانات المطلوب تقديمها للقروض. د)- تحديد حجم القروض.

ونحن نري أن هذه الإدارة تتم عبر شبكة الأنترنت بطريقة تشبه طريقة الأعتمادات المستندية ، حيث يقوم العميل بتقديم المستندات التى تبين نوع المشروع الذى يرغب في الاقتراض من أجله وذلك عبر شبكة الأنترنت أي يقدم مستندات إلكترونية إلى البنك الذى يرغب في الاقتراض منه لينظر البنك في أمر مشروعه ويتحكم بالوسائل السابقة.وقد يلجأ البنك المركزى إلى الحث والإقناع الأدبي ، وبذلك عن طريق إجتماع بمسئولي البنك المركزى مع ضمان البنوك التجارية وغيرها ، مثل بنوك الاستثمار والأعمال ومحاولة شرح متطلبات المرحلة الأقتصادية التى تمر بها الدولة ونوع السياسة النقدية والأئتمانية الواجب إتباعها( )، وقد يكون ذلك عبر شبكة الأنترنت.

9- محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قرصية، النقود و البنوك و التجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الإسكندرية 1972.ص، ص: 186- 187.

.

الفرع الثاني : مدى التفاعل بين التحول الألكتروني وتحقيق أهداف السياسة النقدية

مما لاشك فيه أن التطور الألكترونى الذي لحق النظام المصرفي للبنوك وتأثر السياسة النقدية به له عظيم الأثر على المعاملات الاقتصادية التى تتم في هذا النطاق ، وعلى وجه الخصوص معاملات التجارة الألكترونية ، حيث أن إحداث التحول المصرفي للشكل الألكتروني آثاره على السياسة النقدية، لن يظهر إلا في ظل اقتصاد يعتمد في تسوية أغلب معاملاته النقدية. لن يظهر إلا في ظل اقتصاد يعتمد على تسوية أغلب معاملاته الاقتصادية على النقود الألكترونية وتبادلها عبر الشبكة ،فمن خلال ذلك قد تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة منها.

كما أن تقدم المعاملات المصرفية وتأمين تعاملاتها يكون له عظيم الأثر على انتعاش المبادلات الاقتصادية عبر شبكة الانترنت. بالإضافة لذلك فإن أهداف السياسة النقدية تتحقق على وجه الخصوص من خلال الجوانب الأقتصادية للتجارة الألكترونية.

المبحث الثاني : أثر النقود و الصيرفة الالكترونية على فعالية السياسة النقدية .

يمكن تعريف النقود الالكترونية ، بأنها عبارة عن أرصدة نقدية مسجلة الكترونيا في بطاقة تخزين القيمة Stored Value Card وتعتبر أيضا من النقود الائتمانية والرصيد المختزن في البطاقة يعتبر جزء من مطلوبات أو التزامات المؤسسة التي أصدرتها والمؤسسة التي أصدرت البطاقة الائتمانية تستخدم الأموال التي دفعها عامل البطاقة و تمثل له أصولا نقدية [10].

و ينصرف تعريف النقود الالكترونية بمعناه العام على كافة وسائل الدفع والتسديد والتحصيل من خلال استخدام الحواسيب كوحدات طرفية ، أما المعنى الخاص ، فيعرف النقود الالكترونية على أنه مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (Digitals signs) التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع الرقمي هو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية[11] .

تتميز النقود الالكترونية عن النقود التقليدية بالتكلفة الاقتصادية المنخفضة حيث تعتبر عملية استخدام التحويل أو التسديد الالكتروني أرخص من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية مع أنها بسيطة وسهلة الاستخدام ، حيث لا يتطلب وجود الإجراءات التقليدية في المصارف كملء الاستمارات و غيرها و لا تعترف بالحدود الجغرافية و العوائق أمام حركة الأموال ، أما من ناحية السرعة، فهي سريعة في الدفع و التي تتم فو الانتهاء من ضغط آخر الأزرار المصلوبة على لوحة المفاتيح في الحاسوب .

و تتميز النقود الالكترونية الآمان و الثقة في التحويلات المالية و التي توفرها أجهزة خادمة تدعم بروتوكولات الحركات المالية الآمنة .

---

[10] صلاح ، زين الدين ، تأثير النقود الالكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية " القاهرة ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث "، 2004 ، ص، ص: 4- 5 .

[11]أكرم حداد ، مشهور هذلول " النقود و المصارف ، مدخل تحليلي و نظري " ، الأردن ، دار وائل ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص : 57

المطلب الأول : العولمة و وسائل السداد المستحدثة و عرض النقود

رافق ظاهرة العولمة توسع في انتشار بطاقات الائتمان ونشوء واستخدام النقود الالكترونية في تجارة الانترنت كوسائل بديلة من النقود في سداد المدفوعات و تسوية الحسابات و مما لا شك فيه أن من خلال هاتين الوسيلتين ، يمكن أن تخلق النقود و بالتالي لا يبقى الاحتكام الكامل للسلطات النقدية المختصة في عرض النقود.

و تجدر الإشارة إلى أن استمرار التوسع في استخدام بطاقات الائتمان و النقود الالكترونية في تجارة الانترنت ستزيد من اضمحلال تأثير سياسات الاقتصاد الكلي من خلال عرض النقود ومعدلات الفائدة ، و إذا كانت لا تزال العمليات التي تتم ببطاقات الائتمان و النقود الالكترونية تجري تسويتها من خلال السلطات النقدية المختصة ، المصارف المركزية أو المصارف التجارية المأذونة ، التي يجري تحويلها إلى نقود ذات قوة ابرائية و في هذا استعادة لسلطات المصرف المركزي و المصارف المأذونة على كمية النقد المتداولة في الاقتصاد.

قد تزيح بطاقات الائتمان و النقود الالكترونية و ما ماثلها من وسائل مستحدثة أخرى النقود التقليدية المعروفة و تحل محلها ، حتى في إجراء التسويات دون المرور بالبنك المركزي أو المصارف المأذونة ، و في مثل هذا الوضع تفقد الدولة قدرتها و سلطتها على إدارة الاقتصاد من خلال عرض النقود و معدلات الفائدة .كما تجرد النقود من صفتها و سمتها الوطنية ، لكن حتى ولو تحقق ذلك ، ستبقى الحاجة إلى سلطة عامة يناط بها ضبط و رقابة استقامة و أمانة و شفافية نظام الكمبيوتر و مشغليه ضمانا لتسوية المدفوعات و أداء الاقتصاد الوطني وفقا لما هو مستهدف .

الفرع الأول : ضرورة وجود تنسيق و تعاون تشريعي دولي للنقود الالكترونية

تعتمد النقود الالكترونية في وجودها على التقدم التكنولوجي و انه من السهل التعامل بهذه النقود عبر الحدود عن طرق شبكة الإنترنت و ينتج عن هذا عدة صعوبات تتعلق بتحديد التنظيم القانوني الذي يمكن أن تخضع له المعاملات و الصفقات التجارية التي تتم بواسطة النقود الالكترونية . و حتى لو قامت هذه الدول بتقنين التعامل بتلك النقود فانه ليس بالضرورة أن تتشابه القواعد المنظمة لهذه المسألة مما يثير في النهاية صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق عن حدوث مشكلة قانونية[12].

كنتيجة للبعد الدولي للنقود الالكترونية فان التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود الالكترونية لن يكون فعالا ما لم يشكل بتنظيم و تنسيق و تعاون دولي.

لقد أضحى إذا من الضروري أن تتعاون الدول من خلال اتفاقيات جماعية و ثنائية يوضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة . و لقد حددت لجنة بازل للنقود الالكترونية عددا من القضايا التي يمكن أن

---

[12] محمد إبراهيم محمود الشافعي " النقود الالكترونية ، ماهيتها ، مخاطرها ، و تنظيمها القانوني ، في مجلة الأمن و القانون " مجلة دورية محكمة تصدرها أكاديمية الشرطة ، دبي العدد الأول ، 2004 في الموقع الالكتروني hTTP://WWW:arriyadh .com/Economic

تثيرها النقود الالكترونية و يمكن للتعاون الدولي أن يحل المشكلات الخاصة بها و من هذه المسائل الشفافية الخصوصية و غسيل الأموال .

أولا : التزام الجهة المصدرة للنقود الالكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية

إن إصدار النقود الالكترونية قد يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود و تحسبا لهذا فانه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الالكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية للسلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي مثلا . وذلك من أجل رفع فعالية السياسة النقدية و يجب على هذه التقارير أن توضح حجم النقود الالكترونية التي تم إصدارها أو المزمع إصدارها و ذلك خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا : إلزام مصدري النقود الالكترونية بالاحتفاظ بالاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي

يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيودا خاصة بالاحتفاظ النقدي على مصدري النقود الالكترونية[13] و ذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الالكترونية ، مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية ومن شأن المحافظة على هذا الالتزام أن يؤدي إلى استقرار الأسعار و بخضوع مصدري النقود الالكترونية لهذا الشرط ، فان النقود الالكترونية تقف على قدر من المساواة مع الصور الأخرى للنقود و التي تخضع عند إصدارها لمتطلبات الاحتياطي النقدي.

الفرع الثاني: مواقف الاقتصاديين حول أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية

يثور اهتمام السلطات النقدية و المصرفية المسئولة على النطاقين المحلي و الدولي بشأن انعكاس انتشار النقود الالكترونية على وظائف المصارف المركزية و مسؤولياتها بشأن إدارة السياسة النقدية ، إذ يرى بعض لاقتصاديين أن انتشار النقود الالكترونية قد يؤثر على الطلب على الكميات النقدية و من ثم على السياسة النقدية .

فالنقود الالكترونية قد تقود إلى تغييرات في سرعة دوران النقود ، كما أنها قد تؤدي إلى احتمال حدوث إصدار زائد إذا ما تم استخدامها في منح الائتمان ، فضلا عن تأثيرها المتوقع على احتياطات المصارف المركزية ومن ثم على حجم ميزانياتها و ما يترتب من أثار على قدرتها على تطبيق السياسة النقدية .

يمكننا أن نميز بين ثلاثة مواقف تتراوح بين المبالغة في تلك الانعكاسات و نفيها تماما أو النظر إليها باعتدال [14].

1- الموقف الأول يرى انتشار استعمال النقود الالكترونية يؤثر على فعالية السياسة النقدية ايجابيا :

---

[13] نفس الموقع: hTTP://WWW:arriyadh .com/Economic

[14] أحمد جمال الدين موسى "النقود الالكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية" أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية بعنوان الجديد في أعمال المصارف بين الوجهتين القانونية و الاقتصادية ،لبنان الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، 2002 ، ص: 166

يرى أصحاب هذا الموقف [15] أن حلول النقود الالكترونية محل العملة (النقود الورقية و المعدنية) سيزيد من فاعلية السياسة النقدية تقلب مضاعف النقود الراجع إلى التغيرات في الطلب العام على العملة [16].

و حسب الكاتب دائما ، فان تطور النقود الالكترونية خاصة البطاقات مختزنة القيمة سيسمح للجمهور ذات يوم أن لا يصبح رهينة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (Fed) إذ يمكن لهذه النقود أن تأخذ مكان الأوراق النقدية. ومنه يخصص الاحتياطي الموجود في يد الحكومة و يقتصر دور المجلس على تأمين احتياطات المصارف. وحسب افتراضات وليم نيسكانن W.NISKANEN فان تزايد النقود الالكترونية بالقدر الذي يجعلها تقلل بشكل جوهري الطلب على العملة و أن إدارة السياسة النقدية سيتم بشكل أفضل عن طريق التحكم في بعض الكميات النقدية ، التي يعتبر البنك المركزي مسؤولا عنها.

2- أما الموقف الثاني [17]، فيرى عدم وجود تأثير للنقود الالكترونية على السياسة النقدية، وإنما سيتمثل الأثر الوحيد، الذي قد يكون له أهمية في خسارة الحكومة لدخلها من احتكار إصدار العملة Seignorage incone ، و يقدم ايلي Ely حجتين كدليل على رأيه ، الأولى تتمثل في كون أن الحجم المتوقع لسوق البطاقات مختزنة القيمة لن يزيد عن 10 بلايين دولار أمريكي، وأن الدخل الناجم عنها(و هو ذاته مقدار خسارة الحكومة) الذي يكون في حدود 600 مليون دولار. وفي هذه الحالة لن يكون هناك تأثير هام على الطلب على العملة .أما الحجة الثانية، فكونه يرى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Fed) لا يتحكم في الواقع الأمر في عرض النقود، لأنه يوفر بشكل غير فعال كميات العملة التي يرغب الناس الاحتفاظ بها. وكذلك كون أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يمد أيضا بشكل غير فاعل النظام المصرفي بالاحتياطات التي تحتاجها المصارف لمقابلة الاحتياطات القانونية . و هكذا فان السياسة النقدية تتمثل اليوم كلية في إشارات سعر الفائدة التي يرسلها مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو النظام المالي، ومن ثم فان الانتشار المحتمل للنقود الالكترونية لن يؤدي إلى أي تأثير يذكر علي السياسة النقدية.

3- الموقف الثالث [18] : يعتبر أن انتشار النقود الالكترونية قد يقلص دور المصارف المركزية في إصدار النقود ، و لكنه لن يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية، و يرجع ذلك إلى أن في الماضي أدى التطور في أشكال النقود إلى خفض الطلب على نقود المصرف المركزي ، و يحتمل أن يؤدي التطور في مجال النقود الالكترونية إلى المزيد من تقليل الطلب على تلك النقود .إلا أن الآثار المتوقعة لانتشار النقود الالكترونية على السياسة النقدية لا تزال غير مؤكدة.

كما يرى أن ما لي البنك المركزي من عملات و ودائع احتياطية للمصارف التجارية سيتلاشى في القرن الواحد و العشرين مثلما حدث بالضبط لحيازة النقود السلعية في القرن العشرين . و يعتقدا أن الآثار الحصرية للنقود الالكترونية ستكزن محدودة . و مع هذا ، فان البنوك ستتجه نحو تحقيق احتياطياتها أيا

---

[15] يعبر عن هذا الموقف جورج سيلجن G.Selgin

[16] نفس المرجع ، ص: 166

[17] صاحب هذا الموقف بيرت ايلي B.ELY

[18] أصحاب هذا الموقف : هما : جيري جوردان J.JORDAN و ادوارد ستيفنز E.STEVENS

كان التطور في التكنولوجيا . و بناء على كل هذا ، يخلص الكاتبان إلى أن انتشار النقود الالكترونية سيؤدي على الأرجح إلى تقليل و ربما إلى اختفاء دور المصارف المركزية في إصدار النقود ، و لكن لن يؤدي إلى إلغاء دورها في ممارسة السياسة النقدية ، و تسوية الالتزامات الناشئة على الضريبة ، أو عن العاملات بين المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية.

تثبت النقود الالكترونية بأنواعها المختلفة فعاليتها ، وكفاءتها في توسيع نطاق التجارة الالكترونية ، لدرجة أنها يمكن أن تحل محل أوراق البنكنوت التقليدية التي يصدرها البنك المركزي، وبالتالي تؤثر في كمية وسائل الدفع والمعروض النقدي بما يجنيه ذلك من احتمال انتشار التضخم . وفي ظل توسع استخدام النقود الالكترونية ، تبقى عدة أسئلة مطروحة للإجابة مثلا . ما التأثير المتوقع للنقود الالكترونية على السياسة النقدية ؟، و هل تسبب حالة من التضخم ؟، و هل ينتهي دور البنك المركزي في الرقابة على حجم المعروض النقدي ؟ و أي من النقود الالكترونية سوف يسود في الصرف الأجنبي ، اليورو أم الدولار أم الين الالكتروني ، و هل تحدث دولرة الكترونية ؟

المطلب الثاني : أثر النقود الالكترونية على فعالية بعض أدوات السياسة النقدية

تاثر النقود الالكترونية على فعالية بعض أدوات السياسة النقدية كسياسة السوق المفتوحة و سعر الفائدة و ذلك كما يلي:

الفرع الأول : اثر النقود الالكترونية على فعالية سياسة السوق المفتوحة:

يتوقف هذا الأثر على مدى انتشار استخدام النقود الالكترونية ، فكلما كان التعامل بالنقود الالكترونية ضعيفا ، كلما كان تأثيرها على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي و العكس صحيح.

الفرع الثاني : اثر النقود الالكترونية على فعالية سعر الفائدة:

تتوقف قدرة البنك المركزي على التحكم في سعر الفائدة على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الالكترونية و يمكن التمييز في هذه الحالة بين حالتين [19].

الحالة الأولى: وهي حق إصدار النقود الالكترونية على البنوك و المؤسسات الائتمانية مع التزامها بوجود الغطاء القانوني للنقود الالكترونية التي يتم إصدارها. فان البنك المركزي يحتفظ بقدرته على التحكم في سعر الفائدة .

الحالة الثانية : وهي حق إصدار النقود الالكترونية على البنوك و المؤسسات غير البنكية و المؤسسات غير المالية كالتجار علما أن الجهتين الأخيرتين تخضعان لرقابة اقل صرامة من الأولى . و بهذا فانه في حالة قيام مصدر و النقود الالكترونية ، و بصفة خاصة المؤسسات المالية غير البنكية، والمؤسسات غير المالية كالتجار . بعرض المزيد من النقود الالكترونية دون غطاء قانوني، أي دون أن يتم موازنتها من

---

[19] بوزعرور عمار. النقود الالكترونية و أثرها على السياسة النقدية " في مجلة الاقتصاد المعاصر " الجزائر العدد2- أكتوبر 2007

خلال انخفاض النقود في مكان آخر. فمن المتوقع في هذه الحالة أن يفقد البنك المركزي القدرة على التحكم في مستوى سعر الفائدة لا سيما إذا كانت سلطة البنوك غير خاضعة لأية قيود.

الفرع الثالث : الآثار المحتملة واقعيا للنقود الالكترونية على الأوضاع النقدية و الإجراءات الواجبة الإتباع:

يتوقف تأثير النقود الالكترونية على تطبيق السياسة النقدية على ما إذا كان تأثيرها الأولي على الطلب على احتياطات المصرف أم على قدرة هذا المصرف على عرض تلك الاحتياطات . فالتأثير على الطلب يمكن أن ينتج سواء بسبب إحلال النقود الالكترونية محل الودائع الاحتياطية ، أو بسبب تخفيض طلب المصارف على الفوائض الناجمة عن عمليات المناقصة و التسوية.

ومن المتصور أن عملية إحلال كثيفة جدا قد تعقد الإجراءات المستخدمة من جانب البنك المركزي لتحديد معدلات الفائدة في السوق النقدية ، ومع ذلك فنظرا لأنه يتوقع أن تحل النقود الالكترونية غالبا محل النقود السائلة و ليس الودائع . فانه من غير المحتمل أن تضطر المصارف المركزية لإحداث تصحيحات جوهرية في سياسات و أساليب عملها الحالية. [20]

أما التأثير على جانب العرض فسيتوقف على وقع النقود الالكترونية على حجم ميزانية المصرف المركزي و مدى حلولها محل النقود السائلة ، بحيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في جانب خصوم المصرف المركزي في دول عديدة. فان انتشارا كثيفا للنقود قد يقلص ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد. [21]

و السؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن يؤثر هذا التقلص في تطبيق السياسة النقدية .

بالنظر إلى الحجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فان ضمور ميزانية البنك المركزي لن يقود إلى نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية . ومع ذلك فان خطر انكماش ميزانية البنك المركزي يمكن أن يظهر في حالة وجود ظروف استثنائية ، لأنه لن يكون في مقدور البنك المركزي حينئذ أن يقوم بتنفيذ عمليات واسعة لامتصاص الاحتياطي لأنه سيفتقد وجود أصول كافية في ميزانيته.

و الواقع أن تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية يتوقف بشكل كبير على سرعة انتشارها ، و على المدى الذي ستحل فيه محل النقود السائلة [22] .

إن انتشار التعامل من خلال التجارة الالكترونية يتطلب توافر عد من المقومات وأهمها:

- توافر شبكة اتصالات حديثة متطورة وقابلة للتحديث تعتمد على وجود حاسبات آلية وخطوط تليفونية مرتبطة بعضها البعض مع جاهزيتها للارتباط بالعالم الخارجي مع وجود جهاز صيانة يمتلك قدره معالجة الأعطال فور حدوثها أو فى اقل وقت ممكن .

---

[20] عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي. دراسة للمبادئ الحاكمة الاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان. بيروت دار الجامعة الجديدة، 2004،ص: 339

[21] نفس المرجع،ص:340.

[22] نفس المرجع ص:341

- توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع الأجهزة ومتابعة ما يطرأ عليها من تحسينات فنية أولا بأول وفى هذا السياق فإن وجود كوادر بحثية وإدارية
- وجود بنية تشريعية تحارب أعمال السرقة والقرصنة وتعمل على تأمين التعاملات المالية من خلال هذا النمط من التجارة بما يشجع المتعاملين من خلالها على الاستمرار ، ولا شك أن تأمين هذا النوع من التجارة من قبل أطرافها أمر يسهم فى سرعة انتشارها.
- عدم المغالاة فى فرض الضرائب والرسوم على المعاملات التى تتم من خلال التجارة الالكترونية حتى لا ينصرف المتعاملون عنها.